

صفقة بلا تعاقد مهدت لها رزايا فلسطينية



المعانة. لذا، كانت تفصيلات الغواية الاقتصادية في الصفقة، تركز على هذا العنصر، علما بأن من أوصلوا الشعب الفلسطيني إلى هذه الحال البائسة، هم الفلسطينيون الحاكمون أنفسهم في غزة والضفة. فهؤلاء ساعدوا على تجرؤ الأميركي والليكوودي الإسرائيلي على طرح هكذا رؤية، لاسيما وأن حال المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال وفي ظل شطب حقوقه السياسية وسد الأفاق أمام طموحاته في الاستقلال؛ كانت أفضل بكثير منها تحت حكم سلطات فلسطينية فاقدة للبوصلية، ولا تترك البعد الاجتماعي للحكم وللسياسة!

تبادل التهاني، حتى وإن كانت الصفقة بلا تعاقد، بل في غياب الطرف الآخر، المعنى بتدابير التوريد وشروطه؛ توخّذ الفلسطينيون على موقف الرفض البات للصفقة المزعومة. وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، تجاوزت المواقف حال الارتجال، وحدد ممثلو الدول العربية طبيعة التسوية التي يريدونها، ودعوا إلى مفاوضات على أساس القرارات الدولية، وكان هناك إجماع على أن التسوية الدائمة التي ستصبّ في مصلحة السلام والاستقرار، هي تلك التي تكزّر القرارات الأممية حيال القدس والمستوطنات والحدود وطبيعة الدولة الفلسطينية المرجّحة، مع الحقوق غير القابلة للتصرف، للاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم. جدير بالإشارة هنا، أن كل ما استند عليه ترامب في خطته، هو معاناة الشعب الفلسطيني الذي امتدحه وهو يتمثل موقف الراغب في إنهاء هذه

فريق الأول الذي بذل "جهودا مضيئة". وفي حقيقة الأمر أن الطرفين كانا يجادلان بعضهما بعضا، وفي الهوامش كان نتيحاها يستخدم إشارات تساعد على تعزيز القناعة لدى الرئيس ترامب بأنه التزم الخط الصحيح، ومن بين الإشارات، وهي معاداة في تصريحاته، التلميح دون التفصيل بأنه بات يمتلك علاقات وفاقية مع أطراف عربية في الإقليم. ذلك علما بأن الرجلين، ترامب و نتنياهو، كانا يبعثان برسالة احتجاجها، كل إلى نظامه السياسي ومؤسسته التشريعية. فللاول مشكلته مع الكونغرس ومجلس الشيوخ والجهات القضائية، وللثاني مشكلة مع "الكيبست" يطلب منه حصانة ضد القضاء الذي يريد محاكمته. لذا كان الرجلان متضامنين، ويريدان تحقيق إنجاز مشترك، لذا اتسمت لغة العرض بالإيجاب بأن هذا "الإنجاز" الذي يريدها قد تحقق واستوجب

ردود الأفعال العربية الأولى، على مشهد العرض يوم 28 يناير تنوّعت ارتجالاً. وعنصر الارتجال هنا، أن من يعرضون، كانوا يؤكدون على أن هذه هي صيغة الحل وهذا هو السقف، الذي لن تجرّ أي مفاوضات فوقه، أو خارج إطار ما يُعرض. لكن بعض ردود الأفعال، جاءت في صيغة التذكير الضمني بأن المطلوب هو مفاوضات جادة للتوصل إلى حل، بمعنى أن هذا ليس حلاً، ومن هذا البعض من عاد ليدكر بأن الحل الدائم ينبغي أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وهذا كان موقف الأمم المتحدة والعديد من الدول الأوروبية الوازنة. من خلال تأمل طريقة العرض الأميركي لما يُسمّى "الصفقة" كانت لافتة عبارات الشكر والتهاني، المتبادلة بين الرئيس ترامب ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو. الأول عبّر عن امتنانه لـ "جراة" الثاني الذي قدّم "تنازلات مؤلمة"، بينما الثاني يشكر

الجانب الأميركي، الذي يُفترض أنه اعتزم تحقيق اختراق في انسداد أفاق التسوية وإيجاد حل للنزاع، ركز على عناصر الغواية، وتحدّث عن تنمية ومساعدات وفرص عمل وتدابير لضمان سهولة حركة الفلسطينيين وتحسين شروط حياتهم وإحياء فكرة حل الدولتين. لكن هذا الجانب الأميركي نفسه، استبق أموره واتخذ قراراً باعتماد الموقف الإسرائيلي بضم القدس الشرقية، وهو يعرف أن هذه النقطة تمثل سبباً كافياً للتطير من هذه الصفقة قبل عرضها، لما للقدس الشرقية من أهمية روحية في العالمين العربي والإسلامي. ثم استمر التمهيد للصفقة بطريقة تقلب الأولويات، إذ اتجه إلى عقد مؤتمر اقتصادي في مملكة البحرين، للإعلان عن حجم التنمية المزعومة في إطار الصفقة، في محاولة لتطهير المناقش الجازبة للتأييد السياسي لها. وجاءت النتائج عكسية بحكم المنطق، إذ لا يصحّ الإعلان عن بنود للتنمية، قبل تحديد أرضها أو شروطها الجغرافية. وبدا واضحاً، أن الاتصالات الإسرائيلية - الأميركية على مدار الساعة، ناقشت مجمل جوانب رؤية الإدارة، فجرى التعديل على النحو الذي يلائم رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف. وعلى هذا المستوى، تعاطت الولايات المتحدة مع المنظور اليهودي الديني والاستيطاني، ولم تقترب من المنظور العربي والفلسطيني على الطرف الآخر، بأبعاده الروحية وخلفياته التاريخية.

احتفالية الإدارة الأميركية يوم 28 يناير 2020 للإعلان عن الصفقة، شهدت العديد من الاختلالات التي تجاوزت مخالفة العرض الأميركي لمفهوم الصفقة، باعتبارها تُقدّم بين طرفين، إذ غاب الطرف الآخر، لكن الطرف الإسرائيلي الحاضر، أمسك بالميكروفون، لكي يُقدّم عرضاً للتفصيلات، فيما كاميرات التلفزيون، ترصد اللغة الجسدية للرئيس الأميركي، بكل ما تنمّ عنه من استعلاء واستنعار القدرة على فرض ما يريد، علما بأن ما يريده هو إرضاء الطرف الإسرائيلي المتشدد، والمتمسك بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبهيمنة إسرائيل على أراضي فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر.



عدي صادق
كاتب سياسي فلسطيني

منذ الإعلان عن عزم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عرض خطة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي؛ راق لصاحبها أن يطلق عليها اسم "الصفقة" وأن يحرص على إخفاء بنودها، فتابع الطرف الفلسطيني المعنى بها، مؤشرات وجهتها وشروطها وبنودها، من خلال تلميحات وتصريحات متناثرة، ليظل تنكّم الطرف الذي يعرضها، سبباً في نفي صفة "الصفقة" عنها، على اعتبار الصفقات يتفق عليها طرفان، الآخر المعنى بها، والوسيط الذي يعرضها، وفي الختام يتم الاتفاق على عناصر التوريد وشروط الاستفادة منها للبائع والمشتري.

كانت تفصيلات الغواية الاقتصادية في الصفقة تركز على هذا العنصر، علماً بأن من أوصلوا الشعب الفلسطيني إلى هذه الحال البائسة، هم الفلسطينيون الحاكمون أنفسهم في غزة والضفة

غير أن أطرافاً أخرى، في الإقليم، لم تتعجل الإعراب عن مواقفها حيال هذا سياق، وواصل الناطقون باسم الإدارة الأميركية "التبشير" بأن اتصالاتها المتعلقة بهذه "الصفقة" تحقق نجاحاً مطرداً، وفي السياق كله راجحت أقاويل عن بنود استخدمتها أطراف أخرى، على الخط الدعائي في السجال الدائر بين محورين في الإقليم، ومن هذه الأقاويل التي جرى تطهيرها وثبت بطلانها، أن مصر عازمة على الإسهام في الحل، من خلال "بيع" أراضٍ في شبه جزيرة سيناء، للفلسطينيين، في إطار بنود الصفقة، لتوسيع مساحة قطاع غزة المكتظة، وإسكان اللاجئين الفلسطينيين فيها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العقبوي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

«بريكست» ورسائل اليمين المتطرف

كثيراً عن محدثات واضحة، هي أن كل من يعيش على هذه الأرض، دون أصول تؤكّد أنه سليل عائلة بريطانية أبا عن جد، هو هدف مشروع لها. وبالتالي لا شيء يمنع من أن تستأنف هذه التوجهات خصوصتها مع المسلمين واللاجئين، التي بدأت قبل مشروع بريكست والطلاق من الاتحاد الأوروبي. من أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في المملكة المتحدة اليوم حزب الاستقلال وبريكست. كلاهما خارج البرلمان البريطاني، لكنهما يتمتعان بحضور واضح على الساحة السياسية، على الأقل عبر الشخصية

عانت منها بريطانيا بسبب المهاجرين الأوروبيين لتنفخ فيها النار عبر الإعلام وقنوات السياسة والاقتصاد والمجتمع، لجمع أكبر عدد من الأصوات في معسكر التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي عام 2016. ليس بالضرورة أن الخروج كان صنيعة خالصة لليمين في بريطانيا، لكن هذا التيار، وخاصة التوجهات المتطرفة فيه، كانت له مساهمة كبيرة في طلاق لندن وبروكسل. عندما ينجح الخروج وتبحث هذه التيارات لنفسها مجدداً عن عدوّ يقاتل فكرها على وجوده، فإنها لن تبعد

كما أن المملكة المتحدة تدخل منعطفاً جديداً في تاريخها يصعد فيه ساسة اليمين بكل تدرجاته من الأكثر انفتاحاً إلى الأكثر تشدداً. يكفي أن تشاهد التفاعل الشعبي في حفل الخروج مع شخصية يمينية متطرفة مثل نايجل فاراج، الرئيس السابق لحزب الاستقلال ومؤسس حزب بريكست، لتعرف أن النصر الذي يشعر به اليمينيون البريطانيون اليوم، قد يحفزهم لمعركة جديدة، عنوانها إخراج المهاجرين واللاجئين المسلمين من البلاد.



قبل عامين فقط، وتحديداً في مارس 2018، انتشرت في مدن بريطانية عدة رسائل تحمل عنوان "عاقب مسلماً"، أثارت خوفاً كبيراً في البلاد على مدار أشهر، لكن الحكومة والأجهزة الأمنية وفقاً للتوجهات المجتمعية تعاملت مع الأمر بحسن تدبير احتوى الموقف. هناك معارضة كبيرة مثل هذه العنصرية في المملكة المتحدة عموماً، لكن هذا لا يلغي حقيقة أن هذه الرسائل كتبت بلغة اليمين المتطرف الموجهة للمسلمين داخل البلاد. هذه اللغة انتشرت خلال السنوات الأخيرة بعد اعتمادها على وسائل التواصل الاجتماعي واستغلالها للقائمة الشعبية على المسلمين واللاجئين مع تزايد العمليات الإرهابية في دول القارة الأوروبية بعد ولادة تنظيم داعش في العام 2014. منذ عام 1940 ظهر في بريطانيا أكثر من أربعين حزبا وجماعة يمينية، عشرة منها هي الأكثر تطرفاً، ولدت بعد عام 2010. جميعها صوت لصالح مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وقاد من بقي على قيد الحياة من ساستها، حملات الخروج قبل نحو أربعة أعوام. استغلّت تلك الجماعات كل مشكلة اقتصادية واجتماعية وثقافية



بهاء العوام
صحافية سورية

بعد يوم واحد من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تم تعليق لافتة على إحدى المباني السكنية بمنطقة نوريتش، شرق إنجلترا، تطالب اللاجئين والمهاجرين بالتحدث باللغة الإنجليزية فقط. أما من يرغب في استخدام لغته الأم فيُنصح بمغادرة المملكة المتحدة والعودة إلى بلاده. اللافتة وُزعت على خمسة عشر طابقاً تحت عنوان "يوم خروج سعيد"، من دون أن تحمل توقيع شخص أو جهة محددة، ولكن الشرطة تعكف على إيجاد الفاعل ومحاسبته. فالمدينة، وفقاً لتصريحات مجلس بلديتها، لطالما تفاعرت بتنوعها الثقافي، حالها في ذلك حال عموم المملكة المتحدة. ينتهي الخبر في وسائل الإعلام المحلية هنا، لكن القصة بدأت للتوّ بالنسبة لجماعات اليمين المتطرف في بريطانيا. هؤلاء الذين يرون في طلاق لندن وبروكسل مجرد خطوة على طريق تطهير البلاد من العنصر الأجنبي. إذا كان هذا التطهير قد بدأ بالأوروبيين أصحاب البشرة البيضاء والعينين الزرقاوين والديانة المسيحية، فلا شيء يمنع من أن يكون الهدف الثاني هو اللاجئون والمهاجرون الذين ينتمون في أصولهم إلى دول تبعد كثيراً عن بريطانيا. اليمينيون يريدون هنا فقط من يدين بالولاء للملكة وينتمي إلى الإنجليزية وراثة وعقيدة ولغة. لا يقصد في هذا تهويل تداعيات نشر مثل تلك الرسالة في نوريتش، هي بمفردها لا تدق ناقوس خطر قائم على البلاد، ولكنها جزء من صورة عامة تحتاج إلى التامل وتستحق الاهتمام، خاصة وأن هذه الرسالة ليست الأولى التي تطلب من البريطانيين معاداة المهاجرين.